S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/746
2 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

عملا بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩، أتشرف بأن أقدم لكم قائمة تفصيلية بقطع الغيار والمعدات اللازمة لتحقيق الأغراض المشار إليها في الفقرة ١ من القرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

وبغية المساعدة في إعداد القائمة المشار إليها أعلاه، قمت بإيفاد فريق من خمسة خبراء إلى العراق. قدمتهم شركة "سيبولت الهولندية" التي توفر وكلاء المعاينة المستقلين في مجال النفط بموجب عقد مع الأمم المتحدة، منذ بدء برنامج المعونة الإنسانية في العراق عملا بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وقد زار الفريق العراق في الفترة من ٦ إلى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ لاستعراض الحالة في الواقع، وإعداد قائمة بقطع الغيار والمعدات اللازمة لتمكين العراق من زيادة صادراته من النفط والمنتجات النفطية بكميات تكفي لتوفير المبلغ المحدد في الفقرة ٢ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨). ومرفق أيضا تقرير الفريق لاطلاعكم (انظر المرفق).

وكما ذكرت في تقاريري السابقة إلى مجلس الأمن، بما فيها آخر هذه التقارير الذي قدمته في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٩ (S/1999/573، و Corr.2)، لا تزال صناعة النفط العراقية في حالة يرثى لها. وتجدر الإشارة إلى أن فريق الخبراء ذكر حينذاك أن إنتاجية حقول النفط في العراق شهدت انخفاضا خطيرا خلال العقدين السابقين، وأن بعضها لا يمكن إصلاحه. وذكر الفريق أيضا أن الزيادة الحادة في الإنتاج التي لا يواكبها الإنفاق على قطع الغيار والمعدات سيلحق أضرارا جسيمة بالصخور الحاوية للنفط وشبكات الأنابيب، وسيكون مخالفا للمبادئ المرعية بشأن "حُسن رعاية حقول النفط".

ووفقا لما ذكره فريق الخبراء، واصل العراق ممارسة الإفراط في إنتاج النفط الخام من الآبار بدون وجود صيانة كافية لضغط الآبار. ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات انخفاض الإنتاج من عدد كبير من الآبار المنتجة. وكما ذكرت من قبل (S/1998/1233)، توقف عدد كبير من الآبار عن الإنتاج، في الشمال والجنوب على السواء، نظرا لنقص مرافق فصل المياه. ووفقا لما ذكره فريق الخبراء، فإن ما يقرب من ٢٠ في المائة من تلك الآبار أصيب بأضرار لا يمكن إصلاحها.

../..

غير أن برنامج الحقن بالمياه في الجنوب الذي يجري بمساعدة العلاج بالمواد الكيميائية، وبدء الإنتاج الجديد، ساعدا على زيادة الإنتاج بمعدل أكبر من الخسائر المتكبدة، مما أدى إلى زيادة كلية كما هو مشار إليه في الفقرة ١١ من تقرير فريق الخبراء. ووفقا لما ذكره فريق الخبراء، فإن انخفاض إنتاجية معامل تكرير النفط أدى إلى تحرير كميات إضافية من النفط الخام للتصدير، وإن يكن ذلك في الأجل القصير.

وينبغي ألا يؤدي الارتفاع الحالي في حجم صادرات النفط الخام العراقي بمتوسط يبلغ نحو ٠٠٠ ٣٠٠ برميل يوميا من المرحلة الرابعة إلى المرحلة الخامسة (الذي يشمل ٠٠٠ ١٠٠ برميل يوميا بسبب انخفاض إنتاجية التكرير)، إلى عدم الاكتراث بالحاجة العاجلة إلى قطع الغيار والمعدات الخاصة بصناعة النفط. وكما أشار فريق الخبراء، فإن الزيادة الحالية في معدلات الإنتاج قد تبلغ في الواقع ٠٠٠ ٢٠٠ برميل يوميا في وقت قريب، لكنها ستتحقق مع آثار بيئية خطيرة تترتب عليها، ستؤدي إلى إصابة آبار النفط بأضرار. وعلاوة على ذلك، فإن معدلات الإنتاج الأكثر ارتفاعا ستبدأ في الانخفاض ما لم تورد إلى العراق في توقيت مناسب المواد الكيميائية المطلوبة بشدة والمتعلقة بطين الحفر والتثقيب والمعدات وقطع الغيار الأخرى التي جمدت بعضها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠). إن عدم توفر قطعة غيار واحدة أو صنف واحد من المعدات، أيا كان صغر حجمها، يكفي لمنع استكمال مشروع كامل للحقن بالمياه أو برنامج لاستكمال الآبار. ولذلك فإنني أرحب بالشكل الجديد في خطة التوزيع المعتمدة للمرحلة السادسة، التي تشير إلى الترابط بين قطع الغيار والمعدات المطلوبة، وهو ما يمكن أن يساعد في النظر في الطلبات وإقرارها.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، تلقى مكتب برنامج العراق ٩٥٨ طلبا إجمالا، تزيد قيمتها على ٥٠٨ ملايين دولار، لشراء قطع الغيار والمعدات لصناعة النفط العراقية، عُمم منها ٧٨٥ طلبا تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٩٢ مليون دولار. ومن إجمالي عدد الطلبات المعممة، وافقت لجنة مجلس الأمن على ٥٦١ طلبا تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٨٧ مليون دولار، ولا يزال ٢٠١ طلب، تبلغ قيمتها الإجمالية ٩٥ مليون دولار، تنتظر النظر فيها. ولم يُعمم بعد ٧٣ طلبا، تبلغ قيمتها الإجمالية ٨٢ مليون دولار، بسبب عدم كفاية المعلومات الواردة من مقدميها.

وذكر فريق الخبراء، عند استعراضه لتقرير حكومة العراق، أن خطة التوزيع لقطع غيار ومعدات النفط في إطار المرحلة السادسة ترمي إلى تثبيت، وإن أمكن، زيادة إنتاج النفط الخام في الوقت الذي يجري فيه الاضطلاع بعمليات إصلاح وصيانة تتسم بالحصافة؛ وتعزيز كفاءة التشغيل؛ والاضطلاع بمشاريع لتحسين نوعية الإنتاج ومعالجة المسائل البيئية ومسائل الأمان.

وتتجاوز القيمة الإجمالية لقطع الغيار والمعدات، كما وردت في القائمة، ٣٠٠ مليون دولار وهو المبلغ المعتمد بموجب القرار ١٢٤٢ (١٩٩٩). وكما أشير في خطة التوزيع للمرحلة السادسة، فإن حكومة العراق ستدخل في عقود تتعلق بقطع الغيار والمعدات تصل قيمتها إلى ٣٠٠ مليون دولار خلال الفترة الأولية

للمرحلة السادسة، وإذا كان هناك احتمال لتجاوز إيرادات النفط المتولدة خلال المرحلة السادسة لمبلغ إجمالي قدره ٣٠٠٤ ملايين دولار المطلوبة لتنفيذ خطة التوزيع المعتمدة، فإن الحكومة تنوي الدخول في عقود إضافية تصل قيمتها إلى ٣٠٠ مليون دولار (S/1999/671، المرفق الثاني، الضميمة). وسيتطلب أي مبلغ إضافي مطلوب لشراء قطع غيار ومعدات النفط إذنا من المجلس. وأعتزم أن أبقي الإيرادات الواردة خلال المرحلة الحالية قيد الاستعراض المستمر وأن أتناول المسألة في سياق التقرير الذي سيُقدم بعد انقضاء ٩٠ يوما إلى المجلس عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٢٤٢ (١٩٩٩).

وكما أشار فريق الخبراء، فإنه في حين أن القيمة المقدرة لقائمة قطع الغيار والمعدات المقدمة من حكومة العراق تبلغ قيمتها ضعف المبلغ الذي وافق عليه المجلس في القرار ١٢٤٢ (١٩٩٩)، فإن المبلغ الذي حددته حكومة العراق يعتبر متمشيا مع معدلات الإنتاج المحققة والمتوقعة، لا سيما في ضوء التأكيد على المشاريع الرئيسية والاستثمار في احتياجات السلامة، ومكافحة التلوث والضرر البيئي.

وفيما يلي الكميات من النفط الخام التي تعتزم حكومة العراق أن تنتجها: ٣ ملايين برميل في اليوم بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩؛ و ٣,٢ مليون برميل في اليوم بحلول آذار/ مارس ٢٠٠٠؛ و ٣,٥ مليون برميل في اليوم بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠. وفي رأي فريق الخبراء، يستطيع العراق إنتاج هذه الكميات، رهنا باستمرار وصول وتوزيع قطع الغيار والمواد والمعدات في مواعيدها. غير أن أية مشاكل تقنية تنشأ بسبب وسائل النقل، ومرافق التحميل، ستلغي ما تم تحقيقه بالنسبة للزيادات الأخيرة في إنتاج النفط وتصديره. وعليه، من الضروري أن يتم على سبيل الاستعجال استدراك النقص في مجال الإنتاج والنقل وإمدادات الطاقة والقدرة على التخزين في المراحل الوسطى، والاتصالات، وإجراءات السلامة. وكما ذكر فريق الخبراء، فإن العمليات التي تجرى في ميناء البكر لا تتم بطريقة آمنة. وفي الوقت الراهن، يتم بطريقة يدوية مراقبة شبكات نقل النفط الخام من آبار النفط الواقعة في جنوب العراق، والواقع أنه بسبب عدم وجود قدرة على تخزين النفط في المراحل الوسطى، يتم نقل نسبة كبيرة من النفط الخام بصورة مباشرة من آبار الإنتاج إلى ميناء البكر. ويتم ذلك من خلال خط أنابيب طوله ١٨٠ كيلومترا دون أن تتوفر الاتصالات الفعالة، والسيطرة على العملية. ومما يثير القلق بصفة خاصة الوضع بالنسبة لإمكانية السيطرة على أي حالة يمكن أن تؤدي إلى وقف طارئ لعملية التحميل في ميناء البكر، مما يمكن أن يتسبب في تسرب نفطي كبير وخطير.

وعليه من المفيد للغاية أن يطلب المجلس من لجنة مجلس الأمن أن تنظر بأقصى ما يمكنها من سرعة في طلبات قطع الغيار والمعدات اللازمة لإنتاج النفط التي جرى تقديمها في إطار المرحلتين الرابعة والخامسة بالإضافة إلى الطلبات التي قدمت في المرحلة السادسة وأن توافق عليها، وكذلك استعراض جميع الطلبات المعلقة. ومكتب برنامج العراق مستعد لمساعدة اللجنة بتزويدها بأية معلومات إضافية وإسداء المشورة التقنية التي قد تحتاجها.

(توقيع) كوفي عنان

../..

المرفق

تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٢ (١٩٩٩)

ألف - الصلاحيات

١ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ٩ من قراره ١٢٤٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٩ إلى "الأمين العام أن يوافي المجلس بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بالتشاور مع حكومة العراق، بقائمة تفصيلية لقطع الغيار والمعدات اللازمة للغرض المبين في الفقرة ١ من القرار ١١٧٥ (١٩٩٩)". وتتضمن صلاحيات الفريق: إعداد تقرير مستقل عن إنتاج العراق الحالي للنفط، وقدرة العراق على نقله، والتوقعات فيما يتعلق بزيادة قدرة العراق على إنتاج النفط، على أساس تسليم قطع الغيار والمعدات اللازمة لإنتاج النفط وتركيبها؛ واستعراض قائمة قطع الغيار والمعدات اللازمة لإنتاج النفط التي قدمتها حكومة العراق في إطار خطة التوزيع للمرحلة السادسة؛ واستعراض ترتيبات مراقبة قطع الغيار والمعدات التي يستخدمها العراق في إنتاج النفط.

باء - مقدمة

٢ - بناء على طلب الأمين العام، زار فريق من الخبراء العراق للتأكد مما يحتاجه حاليا من قطع الغيار والمعدات للاستمرار في تصدير النفط الخام بالمعدلات الحالية، واستعراض وتقدير إمكانية زيادة الصادرات.

٣ - وزار فريق الخبراء العراق في الفترة من ٦ إلى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ واجتمع بالسلطات المختصة، لا سيما وزارة النفط، والممثلين عن الشركات العاملة في قطاع النفط من أجل استكمال وضع قائمة قطع الغيار والمعدات اللازمة لإنتاج النفط.

جيم - خطة التوزيع للمرحلة السادسة

٤ - تهدف خطة التوزيع التي قدمها العراق للمرحلة السادسة، فيما يتعلق بقطع الغيار والمعدات اللازمة لإنتاج النفط، إلى المحافظة على القدرة الحالية لإنتاج النفط الخام، وإن أمكن زيادتها، وفي الوقت نفسه القيام بعمليات الإصلاح والصيانة بشكل حذر؛ وتعزيز الفعالية التشغيلية؛ ووضع مشاريع لتحسين نوعية الإنتاج؛ والتصدي للمسائل البيئية والأمنية.

٥ - ولخطة التوزيع التي تتبعها حكومة العراق أربعة أجزاء.

إنتاج النفط الخام

٦ - أعلنت حكومة العراق أن هدفها فيما يتعلق بإنتاج النفط الخام هو: إنتاج ٣ ملايين برميل في اليوم بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩؛ و ٣,٢ مليون برميل في اليوم بحلول آذار/ مارس ٢٠٠٠؛ و ٣,٥ مليون برميل في اليوم بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

تكرير النفط

٧ - أهداف حكومة العراق من التكرير هي: زيادة إنتاج زيوت التشحيم لتلبية مجموع الاحتياجات المحلية؛ وتحسين نوعية المنتجات المكررة عن طريق تخفيض محتويات الكبريت في زيت السولار والكيروسين، وتخفيض الرصاص في البنزين؛ وتحسين معايير السلامة والقدرة على مكافحة الحرائق؛ وتحسين حماية البيئة عن طريق تعزيز معالجة المياه الملوثة وانبعاثات الغاز؛ وزيادة فعالية التشغيل بصفة عامة. ويعتبر تحسين السيطرة في عملية التكرير وزيادة فعاليتها، وتحسين نوعية الإنتاج، (لا سيما إنتاج زيوت التشحيم)، مسائل أساسية للتوصل إلى مستويات الإنتاج المطلوبة.

تجهيز الغاز

٨ - ويتم النظر أيضا في إصلاح وصيانة محطات ومرافق فصل الغاز لزيادة إنتاج النفط الخام بصورة فعالة، ومن ثم توفير كميات أكبر من الغاز لاستخدامها كوقود. وتتغير السوائل التي تنتجها حقول النفط وتمر بمراحل متعددة على مدى عمر الحقل، سواء من ناحية معدلات التدفق أو التكوين. ويتعين الفصل بين هذه المراحل للحصول على كميات من المياه يمكن الاستفادة منها، ولتصدير هيدروكربونات ذات نوعية، وهي الغاز والنفط. وهناك فواصل مؤلفة من ثلاث مراحل هي وحدات تفصل بين مراحل إنتاج الغاز والنفط والماء.

توزيع النفط

٩ - وفي مجال توزيع النفط، تعتزم حكومة العراق تحسين معايير السلامة من خلال توفير معدات جديدة؛ وتحسين حماية البيئة من خلال توفير معدات لتنظيف الصهاريج وتصريف المخلفات؛ وزيادة الفعالية العامة للتشغيل من خلال توفير معدات أفضل، مثل صهاريج التخزين والنقل. ويزيد ذلك مرونة عملية توزيع المنتجات النفطية (البنزين، وزيت الغاز) للاستعمال المنزلي.

دال - تقديرات الإنتاج

١٠ - يساء في كثير من الأحيان تفسير طاقة العراق على إنتاج النفط من الآبار القديمة لا سيما من حقول النفط الجنوبية. وقد أدت البداية المتواضعة الأخيرة لبرامج حقن الماء في حقلي الرميلة الشمالي والجنوبي وحقل الزبير، إلى تحريف في توقيت التوقعات السابقة الواردة في الرسم البياني المتعلق بـ "الإنتاج اليومي للنفط بالمقارنة بالفترة الزمنية". ولم يتضح لفريق الخبراء خلال زياراته السابقة أن العراق كان ينظر في بدء تنفيذ برامج حقن الماء بالطريقة المتبعة الآن.

١١ - وفي الوقت الحاضر تضيف هذه الحقول ٠٠٠ ١٦٠ برميل في اليوم إلى مجموع الإنتاج، مقارنة بقدرتها على الإنتاج في نهاية المرحلة الرابعة. ويرجع السبب في هذه القدرة الإضافية على الإنتاج إلى وصول المادة المبيدة للبكتريا لمعالجة الماء المحقون. وينبغي ملاحظة أنه تم حفر آبار الحقن قبل عام ١٩٩٤، كما أن جميع المعدات اللازمة (مثلا خطوط التصبب) كانت موجودة استعدادا لبدء برنامج حقن الماء والمحافظة على الضغط. وبما أن حقل الرميلة الشمالي بحاجة ماسة إلى محطة لمعالجة النفط الرطب للاستمرار في إنجاز بقية البرنامج، ونظرا لعدم ورود قطع الغيار، جرى السطو على محطات أخرى لاستخدام أجهزتها كقطع غيار.

١٢ - وابتداء من شهر آب/أغسطس ١٩٩٨، تم بصورة حذرة تنفيذ برنامج الحقن في حقل الرميلة الجنوبي وحقل الزبير (في عدد محدود من الآبار). واستطاعت هذه الحقول بذلك (بما في ذلك حقل الرميلة الشمالي) تقديم ٠٠٠ ١٦٠ برميل اضافي في اليوم بحلول أيار/ مايو ١٩٩٩. وكانت التقديرات السابقة التي أعدتها وزارة النفط استنادا إلى قدرة مشاريع حقن الماء تعتمد على تقديرات هندسية وضعها الخبراء الاستشاريون الأجانب، مستخدمين نماذج محوسبة جعلتهم يخطئون في تقديراتهم فقدموا تقديرات متحفظة. ويتم الآن تحقيق معدلات إنتاج أعلى مما كان متوقعا ويحتمل أن يتم التوصل قريبا إلى حد أقصى قدره ٠٠٠ ٢٠٠ برميل اضافي في اليوم خلال الشهور القليلة القادمة. وبعد ذلك يتوقع أن يبدأ انخفاض الإنتاج، ما لم يتم تسليم المواد الكيميائية اللازمة لمعالجة الطين الناتج من الحفر، ومعدات الحفر، وغير ذلك من التكنولوجيات المكملة. وما زال بعض هذه المواد "مجمد" من قبل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) على الرغم من أنها ضرورية لعملية حفر آبار جديدة و/أو إكمال حفر الآبار.

١٣ - ويشير مدى وسرعة المكاسب الناجمة عن برامج حقن الماء في الآبار الجنوبية إلى أنه يتم تطبيق طريقة "حقن الماء خطيا"، وتقضي هذه الطريقة بأن يسمح موقع آبار الحقن بتدفق خطي للماء الذي يمر من خلال أجزاء صخور المكامن التي تحتوي على النفط. يزيد ذلك لفترة قصيرة معدل إنتاج النفط لكنه يسبب تدهورا على المدى الطويل في الحجم الإجمالي للإنتاج. وهناك مسائل تقنية كثيرة يمكن تلخيص آثارها على النحو التالي: إمكانية حدوث انخفاض مفاجئ في الإنتاج في أي وقت في المستقبل. ويحتمل أن تتمكن وزارة النفط من إنتاج الكميات المخطط لها، وربما تتجاوزها، خلال الشهور الستة المقبلة أو السنة المقبلة، مع ما يترتب على ذلك من الأضرار التي يسببها الماء للحقول، ويعتمد ذلك على معدل إنتاج المشاريع الأخرى التي تستخدم نفس التقنيات.

١٤ - ويفرض الاستخدام السليم لحقول النفط اتباع نهج منظم يتطلب تنشيط المكامن، والمراقبة الصميمة للضغط، ومعالجة الماء المحقون، وتطبيق الأساليب الحديثة في تجهيز الآبار وما شابه ذلك، ويفرض ذلك بدوره اتباع الأسلوب الأمثل لتحديد موقع الآبار والمياه اللازمة لها. ومما لا شك فيه أن الإدارة السليمة لموارد العراق من الهيدروكربونات تعتمد على الحصول على قطع الغيار والمعدات المستخدمة في إنتاج النفط والخدمات ذات الصلة في مواعيدها، عملا بالقرارات ١١٧٥ (١٩٩٨) و ١٢١٠ (١٩٩٨) و ١٢٤٢ (١٩٩٩).

١٥ - وربما يتسم بنفس القدر من الأهمية النجاح المستمر للتطوير الأولي لحقل غرب القرنة، مع ثبوت توفر احتياطي يبلغ حوالي ١١ بليون برميل. وفي ظل القيود الحالية على المعدات، جرى إنتاج ٠٠٠ ٤٠ برميل فقط في اليوم، ورغم أن النفط الخام ثقيل إلى حد ما، حيث يبلغ ٢٣ درجة بمقاييس الجاذبية التي وضعها المعهد الأمريكي للبترول، سيؤدي هذا الحقل دورا بالغ الأهمية في إسقاطات التصدير للأشهر الـ ١٨ القادمة. ويمكن ملاحظة تأثير تشغيل حقول الخام الثقيل في جنوب العراق في التناقص المستمر لدرجة جاذبية خام البصرة الخفيف بمقاييس المعهد الأمريكي للبترول، من المستوى الأولي الذي زاد عن ٣٤ درجة في المرحلة الأولى، إلى المستوى الذي قل عن ٣٢ درجة بكثير في الشحنات الأخيرة في المرحلة السادسة. وسيستمر هذا التناقص إلى أن يصبح من الممكن فصل الرتب في الجنوب، وتسويق رتب منفصلة مثلما كان الحال في الماضي (زيت البصرة المتوسط والثقيل). وسيقتضي هذا زيادة كبيرة في مرافق التخزين المجاورة للساحل، مثلما اقترح بالنسبة لجزيرة فاو في إطار المرحلة السادسة.

١٦ - وسيتم في النهاية تشغيل حقل لهيس ليعزز أرقام الطاقة الإنتاجية. غير أن مديري حقول النفط في العراق يدركون أنهم يسببون أضرارا لا يمكن إصلاحها للحقول القديمة باستخدام ممارسات الإنتاج الحالية. ومن الصعب تحديد المعدلات السنوية لتدهور هذه الأصول، بسبب نقص معدات رصد الضغط، ولكن التقديرات تتراوح بين ٢ في المائة في الحقول الأحدث وربما ١٥ في المائة للحقول ذات الإسهام الهام مثل كركوك. وقد جرى نزح الماء من مجموع ٥٤ بئرا في الجنوب منذ منتصف عام ١٩٩٨، ومن غير المرجح إنعاشها، إلا إذا وجد أنها ملائمة للتحول إلى محاقن المياه. وهذا يعني أن الآبار التي كانت تنتج النفط الخام سابقا ستستخدم كمراكز للحقن بالمياه لغرض المحافظة على الضغط في المكمن.

١٧ - وستساعد الإسهامات المقبلة لتلك المشاريع، بعد وصول قطع الغيار اللازمة لمعدات النفط، في تعويض التدهور الحاد المتوقع في نواح أخرى، ولكن قطع خطوات هامة لزيادة الإنتاج (أي إنتاج ٠٠٠ ٥٠ برميل في اليوم) يتطلب تشغيل احتياطيات كبيرة جديدة. وتحقيقا لذلك، بدأت حكومة العراق مباحثات مع شركات أجنبية لإقامة مشاريع لتطوير حقول جديدة، وكذلك بحث زيادة تطوير الحقول المنتجة بالفعل، باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

١٨ - وبالإمكان الآن تحليل الأثر الصافي للسجل الحديث لصناعة النفط العراقية، استنادا إلى مجموعة الحقائق المحددة التالية، التي دعم فريق الخبراء بعضها، ويستند بعضها الآخر إلى التجربة المكتسبة مؤخرا في العراق:

(أ) بلغ متوسط الحجم الصافي لصادرات النفط الجاف في المرحلة الرابعة ٠٠٠ ٧١٢ ١ برميل في اليوم؛

(ب) بلغ متوسط الحجم الصافي لصادرات النفط الجاف للمرحلة الخامسة ٠٠٠ ٠٠٩ ٢ برميل في اليوم؛

(ج) خلال المرحلة الخامسة، بلغ الحد الأدنى لحجم صادرات النفط (بأخذ متوسط أسبوع) ٠٠٠ ٢٨٣ ١ برميل في اليوم، وبلغ الحد الأقصى لرقم الصادرات مؤخرا ٠٠٠ ٦٠٣ ٢ برميل في اليوم، مما يبين الطبيعة المتقلبة التي يتسم بها الإنتاج.

١٩ - ويتصل بالموضوع أيضا التساؤل عن سبب ارتفاع الإنتاج بمقدار ٠٠٠ ٢٩٧ برميل في اليوم في المتوسط أثناء الفترة التي كانت فيها مبادرة شراء قطع غيار ومعدات ما زالت في مراحلها الأولى. وتوجد أربعة تفسيرات رئيسية:

(أ) نظرا لنقص قطع الغيار، هبط الضخ من مصافي التكرير لغرض الاستهلاك الداخلي والصادرات إلى الأردن بمتوسط ٠٠٠ ١١٠ برميل في اليوم؛

(ب) وكما ورد بالتفصيل أعلاه، كان من تأثير مشاريع الحقن بالمياه تحقيق زيادة قدرها ٠٠٠ ١٦٠ برميل في اليوم عن مستويات الإنتاج في حقول شمال وجنوب الرميلة، والزبير، بالمقارنة بالنصف الثاني من عام ١٩٩٨؛

(ج) وبلغ المعدل الأولي للإنتاج من تطوير استخدمت فيه موارد ضئيلة لحقل غرب القرنة ما يقرب من ٠٠٠ ٤٠ برميل في اليوم؛

(د) يمكن استنتاج أن التدهور الطبيعي للمكامن المنتجة دون الاحتفاظ بالضغط بلغ أقل من ٠٠٠ ١٣ برميل في اليوم في المتوسط.

٢٠ - وكانت استجابة حقول الجنوب لبرامج الحقن بالمياه أفضل مما كان متوقعا، وهي حاليا في صعود (وهو اتجاه يمكن أن يتوقف فجأة نظرا لأن المياه المحقونة لا ترشح للتخلص من المواد الصلبة الدقيقة). وربما جاءت المستويات المرتفعة من الصادرات مؤخرا نتيجة للآثار المتوافقة لانخفاض طاقة المصافي مقترنة بارتفاع الإنتاج الإضافي من حقول جنوب وشمال الرميلة والزبير وغرب القرنة في الجنوب. وكان التغير نحو الزيادة في مستويات الإنتاج في الشمال ضئيلا جدا، وعوض النقص بالتحسينات في فصل النفط بفضل وصول المواد الكيميائية المستخدمة في نزح المياه، على سبيل المثال، ونتيجة حدوث زيادات طفيفة في الإسهامات من حقوق مثل حقل صدام.

٢١ - ولا يضاهي معدل التقلص المستنتج المتوسط التوقعات، ويرى فريق الخبراء أنه يدل على أن الإسهام الإضافي من مشاريع الحقن بالمياه والحقول الجديدة في الجنوب ليس ٠٠٠ ٢٠٠ برميل في اليوم (٠٠٠ ١٦٠ برميل في اليوم من شمال وجنوب الرميلة والزبير مضافا إليها ٠٠٠ ٤٠ برميل في اليوم من غرب القرنة)، وإنما يحتمل أن يكون أقرب إلى ٠٠٠ ٢٥٠ برميل في اليوم (٠٠٠ ٢٠٠ برميل في اليوم من شمال وجنوب الرميلة والزبير مضافا إليها ٠٠٠ ٥٠ برميل في اليوم من غرب القرنة). وعلاوة على ذلك،

اختصر الضخ من المصافي (بسبب التغيرات في الطلب المحلي، وعدم وصول قطع الغيار الرئيسية، أو وصولها متأخرى عما كان متوقعا) وإعادة توجيهه إلى التصدير.

٢٢ - ويشير المنتجون إلى مجموع أرقام الإنتاج والاستهلاك من النفط العراقي عادة باعتبارها متوسطات الشهر أو ربع السنة الأخير، وينبغي توخي الحذر بالنسبة للاستنتاجات المستخلصة من أرقام التصدير استنادا إلى الأيام أو الأسابيع الأخيرة الماضية.

هاء - قدرة النقل

٢٣ - وفقا للفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، يصدر النفط الخام الذي مصدره العراق عبر خط الأنابيب العراقي التركي الممتد إلى جيهان في تركيا ومنصة التحميل في ميناء البكر، الواقعة على الخليج الفارسي.

٢٤ - والطاقة الثابتة لخط الأنابيب العراقي التركي محدودة حاليا بحد أقصى قدره ١,٠٥ مليون برميل في اليوم. غير أن الضخ يتذبذب بتأثير انقطاع الطاقة الكهربائية والاتصالات، وكذلك بالقصور في الهياكل الأساسية على النحو الوارد وصفه في تقارير فريق الخبراء. وكان متوسط ضخ التشغيل خلال المرحلة الخامسة يقرب من ٠٠٠ ٨٤٥ برميل في اليوم. ومن المتوخى أن تزداد الطاقة الإنتاجية بعد إكمال إصلاحات الهياكل الأساسية في الشمال، إلى رقم يقرب من ١,٦ مليون برميل في اليوم. إلا أن هذه الإصلاحات لن تكتمل قبل نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٢٥- والطاقة التصديرية عن طريق ميناء البكر غير منتظمة ومتأثرة بعدة نواح للقصور في هياكل الإنتاج والنقل، والإمداد بالطاقة، وطاقة التخزين الوسيط والاتصالات في الجزء الجنوبي من العراق. وبلغ متوسط ما جرى ضخه من النفط خلال الأشهر الأخيرة من المرحلة الخامسة ما يقرب من ١,٣ مليون برميل في اليوم. ورغم أن مجموع ضخ الموقعين يفوق طاقة العراق التصديرية الحالية، يوصي فريق الخبراء بشدة بوجوب إعطاء أولوية لإيجاد حل لنواحي القصور المذكورة، خاصة وإن من رأي الفريق أن العمليات في ميناء البكر لا تتم بطريقة مأمونة من الناحية التشغيلية. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، استؤنفت العمليات في ميناء البكر بعد إكمال الإصلاحات المؤقتة. وتجدر ملاحظة أن متوسط معدل التحميل بلغ حوالي ٠٠٠ ٢٨٠ برميل في اليوم. ويبلغ الضخ الحالي خمسة أمثال ما كان عليه في بداية برنامج النفط مقابل الغذاء؛ ومن الواضح أن هذه الزيادة أسرعت بتدهور هذا المرفق.

واو - رصد قطع الغيار والمعدات اللازمة لإنتاج النفط

٢٦ - يجري رصد جميع قطع الغيار والمعدات التي تصل إلى العراق في مواقع معينة للتخزين ورصد استخدامها في الغرض الذي أذن بها من أجله. ويقوم بهذه المهمة حاليا ثلاثة من المشرفين؛ وجاري اتخاذ

ترتيبات للاستعانة بثلاثة آخرين. غير أنه نظرا لزيادة عدد المواقع التي تخزن فيها قطع الغيار والمعدات، قد تدعو الحاجة إلى زيادة عدد أفراد هذا الفريق مستقبلا.

٢٧ - وقد لقي فريق الرصد في اضطلاعه بمهامه كل تعاون من السلطات العراقية المختصة.

زاي - قطع الغيار والمعدات اللازمة للمرحلة السادسة

٢٨ - قدمت قائمة قطع الغيار والمعدات اللازمة لإنتاج النفط في المرحلة السادسة مرة أخرى في ١٣ بابا، مقسمة حسب الشركات العاملة، التي تحدد حكومة العراق لكل منها اعتمادا ماليا. ومرة أخرى لا يوجد أي اعتماد للمؤسسة العراقية العامة لتسويق النفط.

٢٩ - وأدرجت حكومة العراق عددا من "المشاريع" في طلبها المتعلق بقطع الغيار والمعدات لخطة توزيع المرحلة السادسة. وحيثما وردت، نقح ترقيم البند لإظهار هذه المشاريع القائمة بذاتها. ويتوقف إكمال هذه المشاريع وما يتبع ذلك من أثر على الإنتاج على توافق وصول جميع البنود المحددة في القائمة.

٣٠ - ويتجاوز مجموع قيمة قطع الغيار والمعدات على نحو ما وردت في القائمة مبلغ ٣٠٠ مليون دولار الذي يغطيه قرار مجلس الأمن ١٢٤٢ (١٩٩٩). وأفادت حكومة العراق أنها ستدخل في تعاقدات على قطع غيار ومعدات تصل قيمتها إلى ٣٠٠ مليون دولار خلال الفترة الأولية من المرحلة السادسة. كما أفادت حكومة العراق أنها ستطلب قطع غيار ومعدات إضافية إذا ما اقتربت القيمة المتراكمة لمبيعات النفط الخام من الحد الأقصى المحدد بمبلغ ٥,٢ بلايين دولار خلال الجزء الأخير من المرحلة السادسة، الذي ينتظر أن يكون في أواخر أيلول/سبتمبر أو أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، على فرض استقرار سعر النفط اعتبارا منذ ذلك الوقت وإن كان من المرجح أن تتجاوز القيمة ذلك الهدف.

حاء - ميزانيات الشركات العاملة

<u>شركة نفط الشمال - ٦٥ مليون دولار</u>

٣١ - تشمل القائمة المقدمة بقطع الغيار والمعدات اللازمة لشركة نفط العراق الإصلاحات العادية والصيانة إلى جانب ما يلي:

(أ) حفر وإنجاز ١٢٥ بئرا جديدة؛

(ب) العمل حتى إنجاز ٣٧ بئرا، ووصل ٥٣ بئرا مزدوجة الغرض سبق حفرها؛

(ج) توفير أجهزة فصل ثلاثية الأطوار في حقلي باي حسن الجنوبي وباي حسن الشمالي، وحقل باي حسن داود، لمعالجة الإنتاج الزائد من الخام الرطب؛

(د) صيانة حقل صَفَيّة؛

(هـ) قطع غيار للأجهزة الميكانيكية والكهربائية وللآلات في منشآت التجهيز ومحطات إزالة الغازات ومحطات الضاغطات.

شركة نفط الجنوب - ١٣٥ مليون دولار

٣٢ - أدرجت شركة نفط العراق، في أكبر طلب على الإطلاق تقدمه أي من الشركات العاملة، طائفة كبيرة من بنود قطع الغيار والمعدات، إضافة إلى عدد من المشاريع المحددة، وفقا لما يلي:

(أ) إنجاز ٢٥ بئرا (١٠ في حقل الزبير و ٥ في حقل الرميلة الشمالية و ٥ في حقل الرميلة الجنوبية و ٥ في حقل ميسان)؛

(ب) إنجاز وثقب ١٠٠ بئر في المنطقة DG 6 من حقل نفط غرب القرنة؛

(ج) إنجاز وثقب ٤٠ بئرا في المنطقتين DG 7 و DG 8 من حقل نفط غرب القرنة؛

(د) إنجاز وثقب ٨٠ بئرا في حقل الرميلة الشمالي؛

(هـ) بناء ثمانية صهاريج للتخزين، سعة كل منها ٠٠٠ ٨٥ متر مكعب، من أجل إصلاح مجمع صهاريج الفاو؛

(و) تحسين الإمداد بالمياه للأغراض الصناعية في حقلي الرميلة الشمالي والجنوبي وحقلي الزبير وغرمة علي.

الشركة العراقية للتنقيب عن النفط - ٧,٥ ملايين دولار

٣٣ - تشمل قطع الغيار والمعدات المدرجة من أجل الشركة العراقية للتنقيب عن النفط إصلاح وصيانة ١٢ وحدة من أطقم الحفر.

شركة المشاريع النفطية - ٢,٥ مليون دولار

٣٤ - الكثير من مخصص المرحلة السادسة هو تكرار للمرحلة الخامسة، نظرا لإعادة تخصيص الأموال الإجمالية ضمن تلك المرحلة. وتعود الاحتياجات إلى أعمال البناء والتصميم الهندسي والصيانة واختبار الإنشاءات الجديدة والتي أصلحت والاختبار غير الاتلافي (بالأشعة السينية).

شركة التنقيب عن النفط - ٥ ملايين دولار

٣٥ - يعود هذا المخصص مرة أخرى إلى برامج إصلاح الحقول وتطويرها، وكما جاء في التقرير السابق (S/1998/1223)، كان من المرجح ألا يكفي مبلغ الـ ٥ ملايين دولار المخصص لذلك في المرحلة الخامسة.

شركة مصافي الشمال - ١٥ مليون دولار

٣٦ - تعتزم حكومة العراق أن تضطلع في مصفاة بيجي، في المرحلة السادسة، بخمسة مشاريع هامة (لتحل محل وحدة التكسير بوجود الهيدروجين التي كان من المقرر إنشاؤها في إطار المرحلة الخامسة وألغيت الآن). وتشمل هذه المشاريع ما يلي:

(أ) إصلاح الوحدة غير العاملة لمعالجة الأسفلت بالنفخ. وفي هذه العملية، ينفخ الهواء في الأسفلت محدثا تفاعلا كيميائيا. ويؤدي ذلك إما إلى التحام الأوكسجين بالأسفلت أو إلى اتحاد الهيدروجين والأوكسجين ليتحولا إلى ماء، فيتبخر هذا الماء ويصبح الأسفلت أكثر صلادة ومطاطية. والبديل عن إنتاج الأسفلت بطريقة الوميض المرتفع الحرارة هو تغيير قوام الأصناف الأقل صلادة تغييرا كيميائيا في نفاخة؛

(ب) تركيب وحدة تحويل إيسومري لتحسين نوعية البنزين والتخفيف من الحاجة إلى إضافة رابع إيثيل الرصاص إلى بنزين المحركات. ويضاف رابع إيثيل الرصاص إلى البنزين لتيسير التوالف بقدر كبير من أجل تحسين الأوكتين، لأنه يزيد العدد الأوكتيني للبنزين دون التأثير على أي خصائص أخرى. ولكنه مادة كيميائية شديدة السمية وقد يؤدي تركزه بنسبة منخفضة في شكل بخاري إلى الإصابة بمرض عضال أو الوفاة. والتخفيف من الرصاص في هذه الصناعة أمر أساسي للحد من تلوث البيئة؛

(ج) إصلاح ثلاث وحدات لنزع الكبريت بالهيدروجين؛

(د) إصلاح وحدة استخلاص كبريتيد الهيدروجين، وهو مادة سامة للغاية يتكون عند احتراقها في الأفران ثاني أوكسيد الكبريت. وتقيد الأنظمة المتعلقة بنوعية الهواء في معظم البلدان الآن انبعاثات ثاني أوكسيد الكبريت إلى حد وجوب خلو نظم الوقود من معظم كميات كبريتيد الهيدروجين؛

(هـ) إصلاح مجمع لزيت التشحيم لكي ينتج ٠٠٠ ١٢٥ طن في السنة من زيت التشحيم الأعلى جودة. ويعمد العراق الآن إلى تحصيص مواد التشحيم مما أدى إلى مبيعات غير قانونية لأنواع متدنية من

زيت التشحيم ممزوجة بمواد مضافة غير خاضعة للمراقبة، وتسبب ذلك في إلحاق الضرر بالمحركات وزيادة التلوث.

شركة مصافي ميدلاند - ١٠ ملايين دولار

٣٧ - تدير شركة مصافي ميدلاند مصفاة الدورة بالقرب من بغداد. ويشمل هذا الجزء عقدا بالإشراف على كفاءة ٤٢ غلاية تعمل في هذه المصفاة والقيام بالأعمال ذات الصلة عند تحديدها. وتعود البنود المتبقية إلى الإصلاحات والصيانة عموما، لا سيما في وحدات إزالة الملوحة من الزيت الخام لمعالجة المحتوى الملحي المرتفع في الخام الوارد، والمعدات الإضافية لمعالجة المياه.

شركة مصافي الجنوب - ١٢,٥ مليون دولار

٣٨ - تدير شركة مصافي الجنوب مصفاة البصرة التي أدرجت لها حكومة العراق مشروعين هامين في المرحلة الثالثة. ويشمل المشروع الأول المواد اللازمة لتغيير الوحدة القائمة لإزالة الكبريت من الزيت الغازي الخفيف إلى وحدة تحويل إيسومري، أو تركيب وحدة كهذه إذا لم يكن هذا التغيير ممكنا بعد إجراء الدراسات الهندسية. ويسمح ذلك بإنتاج نوعية أجود بكثير من البنزين الخالي من الرصاص. والمشروع الثاني هو الاستعاضة بوحدة جديدة عن وحدة غلايات البخار القائمة العديمة الكفاءة.

شركة غاز الشمال - ٥ ملايين دولار

٣٩ - تلزم هذه الميزانية لشراء معدات من أجل تحسين نوعية غاز الوقود بتخفيف المستويات المرتفعة من كبريتيد الهيدروجين و/أو إزالتها. ويحتاج ذلك إلى خمس مضخات جديدة للأمينات من أجل إصلاح وحدة استخلاص كبريتيد الهيدروجين وإلى قطع غيار للوحدات القابلة للإصلاح. وتشمل الميزانية أيضا أجهزة لمراقبة الغاز تستخدم ميدانيا وقطع غيار للوحدات القائمة، وكلتا هذه الأجهزة وقطع الغيار تتعلق بالسلامة.

شركة غاز الجنوب - ٧,٥ ملايين دولار

٤٠ - تشمل هذه الميزانية، بالاضافة الى قطع الغيار والمعدات اللازمة للصيانة العامة في منطقة الجنوب مواد لإصلاح وترميم مصنع خور الزبير لتسييل الغاز الطبيعي الموجود بالقرب من حقول الزبير، ومصنع خور الزبير لتسييل الغاز النفطي، ومصنع حقل الرميلة الجنوبي لمعالجة الغاز الحامض. وسوف تسمح الإصلاحات التي ستجرى في مصنع حقل الرميلة الجنوبي للغاز الحامض باستخراج كبريتيد الهيدروجين. ولم يشهد هذا المصنع على مدى السنوات الـ ١١ الماضية أي إصلاحات أو صيانة، وهو في حالة يرثى لها.

شركة توزيع المنتجات النفطية - ١٦ مليون دولار

٤١ - تضطلع شركة توزيع المنتجات النفطية بمسؤولية توزيع المنتجات النفطية داخل العراق باستخدام الطرق البرية. ويتطلب توزيعها قدرة كبيرة على التوزيع بالمركبات بسبب الأضرار التي لحقت بشبكة أنابيب التوزيع وكبر المساحة الجغرافية المشمولة. وكما حدث في المرحلة الخامسة، تُشدد هذه المرحلة كثيرا على إصلاح المعدات المعطوبة والمستهلكة والاستعاضة عنها، وعلى قدرات مكافحة الحرائق.

شركة أنابيب النفط - ٥,٥ ملايين دولار

٤٢ - تضطلع شركة أنابيب النفط بالمسؤولية عن جميع عمليات نقل المنتجات النفطية بالأنابيب داخل العراق. ويزيد الطول الإجمالي للأنابيب المشمولة بمسؤولية هذه الشركة على ٧ ٠٠٠ كيلومتر، وهناك في الوقت الحالي احتمال وجود مختنقات في قياس النفط داخل النظام، ومشاكل حادة في الاتصال، وافتقار عام الى السلامة. وتسعى قائمة قطع الغيار والمعدات المقدمة، إلى معالجة هذه المشاكل بغية تحسين الكفاءة إجمالا.

شركة تعبئة الغاز - ١٣,٥ مليون دولار

٤٣ - ترمي قائمة قطع الغيار والمعدات اللازمة لشركة تعبئة الغاز الى زيادة كفاءة منشآت تعبئة الغاز الخاضعة لمسؤوليتها وإلى تحسين شروط السلامة في هذه المنشآت.

٤٤ - وتعتزم حكومة العراق أيضا استيراد ٥٠٠ ٠٠٠ اسطوانة غاز جديدة ذات صمامات، ولكنها ستبدأ مرة أخرى وفي الوقت نفسه ببناء اسطوانات الغاز محليا بالطاقة القصوى للمنشأة المحلية (أي ٥٠٠ اسطوانة جديدة في اليوم). وتشمل القائمة ستة خطوط جديدة لتعبئة الغاز آليا في اسطوانات إلى جانب قطع غيار للمنشآت القائمة التي تشغل يدويا.

طاء - خاتمة

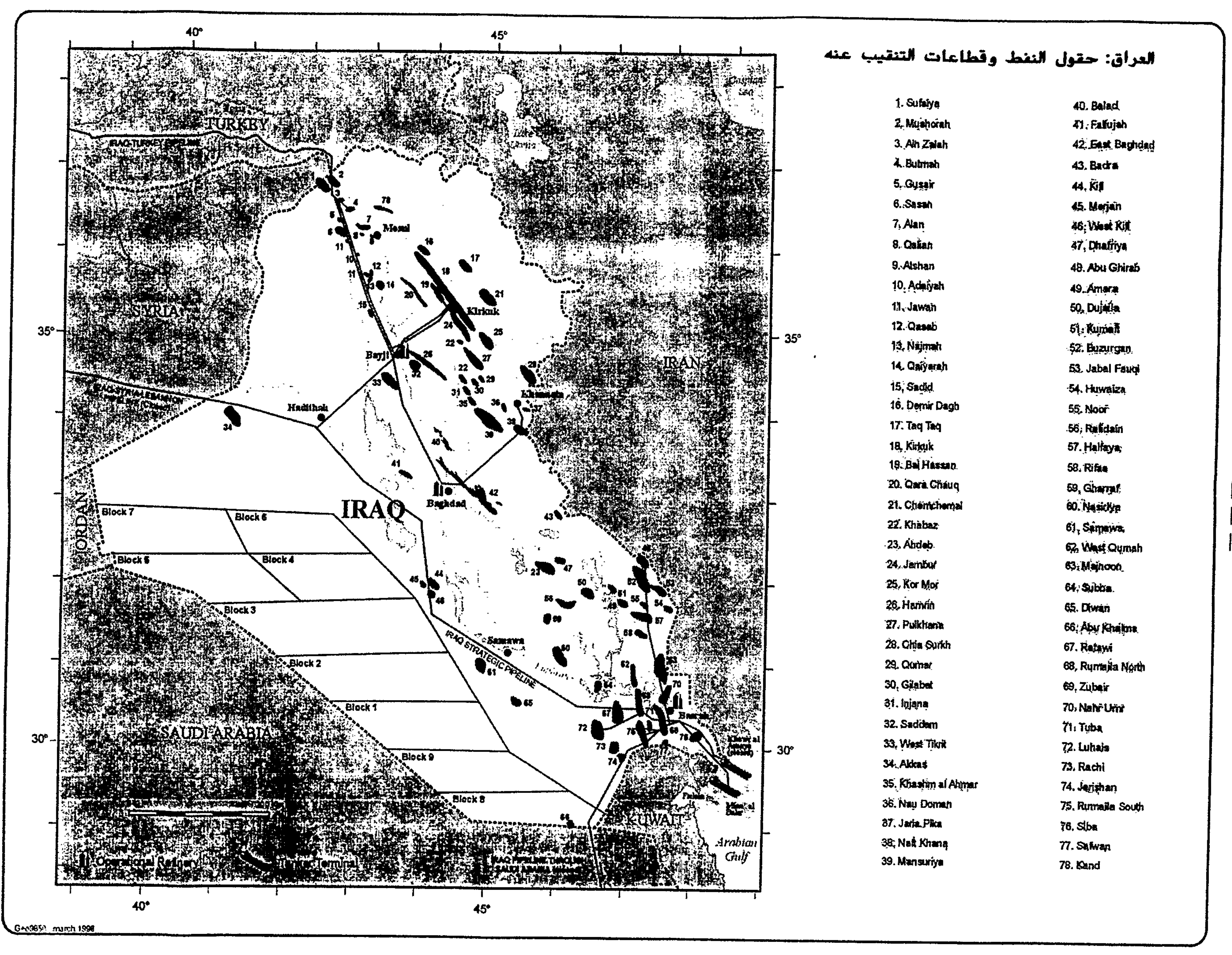
٤٥ - ألقى فريق الخبراء الضوء في التقارير السابقة على الأثر الضار للإفراط في انتاج النفط الخام من الآبار دون صيانة كافية للضغط فيها. ولا تزال هذه الممارسة مستمرة، وقد أدت على ما يبدو إلى انخفاض كبير في مستويات الإنتاج في عدد كبير من الآبار المنتجة.

٤٦ - وعلى الرغم من ذلك، ساعد الحقن بالماء في الجنوب، مدعوما بالكيمياويات العلاجية وبدء انتاج جديد، على تحقيق زيادة في الإنتاج بما يفوق الخسائر المتكبدة، ونتجت عن ذلك زيادة إجمالية. وقد أفرجت التخفيضات في انتاج المصافي عن كميات إضافية من النفط الخام للتصدير، وإن يكن في الأجل القصير.

٤٧ - وبناء عليه، تعتبر الأهداف التي أوصت بها حكومة العراق حتى نهاية عام ٢٠٠٠ أهدافا قابلة للتحقيق، رهنا باستمرار وصول وتوزيع قطع الغيار والمواد والمعدات التي تصل الى البلد الآن.

٤٨ - وتبلغ القيمة المقدرة لقائمة قطع الغيار والمعدات التي قدمتها حكومة العراق في خطة التوزيع للمرحلة السادسة ٦٠٠ مليون دولار، أي ضعف المبلغ الذي وافق عليه مجلس الأمن في القرار ١٢٤٢ (١٩٩٩). ولكن هذا المبلغ يعتبر متمشيا مع مستويات الانتاج المحققة والمتنبأ بها، لا سيما مع ما هناك من تأكيد على المشاريع الكبرى وعلى الاستثمار في السلامة وضبط التلوث والضرر البيئي.

٤٩ - وسوف تؤدي أي أرقام انتاجية، وأي صادرات ناجمة عنها، تفوق تقديرات حكومة العراق حتى نهاية عام ١٩٩٩ وأوائل عام ٢٠٠٠، إلى إرهاق القدرات التصديرية الراهنة في ميناء جيهان وميناء البكر. ومن شأن أي مشاكل تقنية تصادف في الهيكل الأساسي للنقل ومرافق التحميل في أي الميناءين أن تؤدي حتما إلى تبديد الفوائد المستمدة من الزيادات الأخيرة في الإنتاج.



العراق: حقول النفط وقطاعات التنقيب عنه

1. Sufaiya
2. Mushorah
3. Ain Zalah
4. Butmah
5. Gusair
6. Sasah
7. Alan
8. Qalian
9. Atshan
10. Adaiyah
11. Jawan
12. Qasab
13. Najmah
14. Qaiyarah
15. Sadid
16. Demir Dagh
17. Taq Taq
18. Kirkuk
19. Bai Hassan
20. Qara Chauq
21. Chemchemal
22. Khabaz
23. Abdeb
24. Jambur
25. Kor Mor
26. Hamrin
27. Pulkhana
28. Chia Surkh
29. Qumar
30. Gilabat
31. Injana
32. Saddam
33. West Tikrit
34. Akkas
35. Khashim al Ahmar
36. Nau Doman
37. Jaria Pika
38. Naft Khana
39. Mansuriya
40. Balad
41. Falluja
42. East Baghdad
43. Badra
44. Kifl
45. Merjan
46. West Kifl
47. Dhafriya
48. Abu Ghirab
49. Amara
50. Dujaila
51. Kumait
52. Buzurgan
53. Jabal Fauqi
54. Huwaiza
55. Noor
56. Rafidain
57. Halfaya
58. Rifaa
59. Gharraf
60. Nasiriya
61. Samawa
62. West Qurnah
63. Majnoon
64. Subba
65. Diwan
66. Abu Khaima
67. Ratawi
68. Rumaila North
69. Zubair
70. Nahr Umr
71. Tuba
72. Luhais
73. Rachi
74. Jarishan
75. Rumaila South
76. Siba
77. Safwan
78. Kand

99-19777